دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030
المصدر:	مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية
الناشر:	جامعة الفيوم - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	العتيبى، بدر بن جويعد
مؤلفين آخرين:	الأحمري، إلهام بنت محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع12, ج4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الصفحات:	95 - 139
رقم MD:	1065786
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الاستقلال الذاتي، الجامعات السعودية، الجودة الشاملة، المشاريع التنموية، التنمية المستدامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1065786

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإحتياجات التنموية لإستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠

إعداد

أ.د. بدر بن جويعد العتيبي
أستاذ أصول التربية

د. إلهام محمد الأحمري
أستاذ أصول التربية المساعد
قسم السياسات التربويه
بكليه التربية - جامعه الملك سعود

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية لتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تضع في صدارة أولوياتها الأرتقاء بالتعليم الجامعي في ظل حقيقة تدني مرتبة الجامعات السعودية بصفة عامة في التصنيفات الدولية المختلفة، حيث جاءت أفضل الجامعات السعودية تقييماً حسب مؤشر كيو أس للتعليم العالي(٢٠١٢) جامعة الملك سعود في المرتبة (١٩٧) من ضمن أول (٤٠٠) جامعة عالمية، كما أكدت دراسات متعددة ضعف قدرات خريجي الجامعات السعودية التنافسية واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل وإمكانات الخريجين مما يعكس ضعف أداء الجامعات السعودية وضرورة تطوير ادائها.

وقد أظهرت أبحاث متعددة ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، سواء من الناحية المادية أو الإدارية أو على صعيد الحرية الأكاديمية، الأمر الذي يمثل عائقاً يحول دون تحقيق الآمال المرجوة في تحقيق التطور المنشود في الجامعات السعودية والذي لا يمكن تصور حدوثه إلا بتضافر جهود المخلصين من أهل الخبرة العملية والقدرات الادارية المتميزة والمعرفة العميقة بمتطلبات النجاح وتوافر الظروف الموضوعية التي تمثل بيئة مشجعة على الابداع والإبتكار.

وبناء عليه فقد قامت الباحثة بدراسة مسحية تضمنت عينة من أعضاء هيئات التدريس في خمس جامعات سعودية حكومية وهي: (جامعة أم القرى بمكة المكرمة، جامعة الملك خالد بأبها، جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد

العزيز بجدة، جامعة الملك فيصل بالأحساء) بهدف الوقوف على متطلبات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية لتحديد الحاجات التنموية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وكذلك تحديد الحاجات التنمويه لإستقلاليه الجامعات السعوديه مع حصر كافة المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أستقلالية الجامعات السعودية العلمية، والمالية، والإدارية.

تكونت هذه الدراسة من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: – مفهوم إستقلالية الجامعات ومتطلباتها.

المبحث الثاني: عرض نتائج الإستبيانات التي أجريت على العينة البحثية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

Abstract

The objective of this study is to identify an effective strategy for identifying the developmental needs of the independence of Saudi universities in order to activate the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, which puts top priorities in the promotion of university education in light of the fact that Saudi universities are generally low in various international classifications, The best universities in Saudi Arabia were ranked by the KSU of Higher Education 2012, King Saud University (197) among the first (400) international universities, and several studies confirmed the weakness of the competencies of Saudi universities graduates and the widening gap between the requirements of the labor market and the potential Which reflects the weak performance of Saudi universities and the need to develop their performance.

Research has shown that the autonomy of Saudi universities is weak, whether in terms of material, administrative or academic freedom, which is a barrier to achieving the desired aspirations in achieving the desired development in Saudi universities, which can only be imagined by the concerted efforts of the loyal people Practical experience and excellent management capabilities and deep knowledge of the requirements of success and the availability of objective conditions that represent an environment conducive to creativity and innovation.

Accordingly, the researcher conducted a survey that included a sample of faculty members in five Saudi government

universities: (Umm Al-Qura University in Makkah, King Khalid University in Abha, King Saud University in Riyadh, King Abdulaziz University in Jeddah, King Faisal University in Al-Ahsa). Delphi method with a sample of Saudi universities' agents in (educational and academic affairs, graduate studies and scientific research, development and quality, administrative and financial affairs), in order to identify the requirements of scientific, financial and administrative independence to determine the developmental needs from the point of view of faculty members in the universities Recursion, as well as the inventory of all the obstacles and difficulties that prevent the achievement of the independence of Saudi universities, scientific, financial and administrative, in order to reach a strategy to ensure the independence of the Saudi universities to achieve the purpose of this study.

This study consists of three aspects:

The first topic: - The concept of the independence of universities and their requirements.

The second topic: Presentation of the results of the surveys conducted on the research sample.

The third topic: results and recommendations.

المقدمة: -

يتربع العنصر البشري على قمة العناصر المكونه لخطط التنمية المختلفة، وفي إطار خطط التنمية التي تحرص على التخطيط لها وتنفيذها الحكومات الراشدة حول العالم يكون للتعليم وبصفة خاصة التعليم الجامعي منزلة كبرى على رأس الأولويات.

ولا غرابة في هذا فالجامعات مصانع قادة المستقبل في كافة المجالات وتعتمد عليها الأمم في أكتشاف المواهب والقدرات في أبنائها.

وقد أدركت حكومة المملكة العربية السعودية مدى أهمية المؤسسات الجامعية في تحقيق رفعه الوطن وتحقيق آمال مواطنيه مبكراً فبلغ عدد الجامعات الحكومية السعودية ٢٨ جامعة بينما بلغ عدد الجامعات الأهلية ١٠ جامعات ويظهر ذلك الإهتمام في الزيادات المضطردة في مخصصات التعليم في ميزانية الدولة والتى بلغت (٢١٧) مليار ريال في العام ٢٠١٥ م بما يمثل حوالي ٢٥% من النفقات المعتمدة بالميزانية (https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/Budget.aspx.)

ويواكب الدعم المادى الملحوظ للجامعات السعي المستمر لتطوير الأنظمة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي كافة لتلاحق التطورات العالمية وتحقق الريادة المنشودة. كما بدئت المطالبات بتحقيق أستقلالية الجامعات حتى يتسنى لها تحقيق الإستفادة القصوى من القدرات البشرية المتوافرة لديها في الصعود، وقد أبرزت دراسات متعددة ضرورة أن تمتلك الجامعات الإستقلال الذاتي في إدارة شئونها الداخلية بما يكفل حسن أستثمار مواردها المالية البشرية على أكمل وجه (الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية - سعود بن عبد الله- مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر)- ص٨٣.)

ذلك أن تمتع الجامعة بالحرية والإستقلالية الكافية في ادارة شئونها المالية والاكاديمية والادارية يسهم بوضوح في رفع كفائتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها السامية في تخريج طلاب على أعلى مستوى علمي قادرين على اداء الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع والدولة، ويؤدى إلى تمتع الجامعات بالمرونة الكافية لتطوير برامجها الدراسية بما يتماشى مع حاجات سوق العمل ورفع مستوى جودة التعليم بشكل عام.

ومن هذه المنطلقات تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الإستقلالية للجامعات السعودية بصفتها أحد الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق تطورها ومواكبتها لمستجدات العصر وتحديات المستقبل وهو ما يتفق مع تحقيق الأهداف الخاصة برؤية (٢٠٣٠) في أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (٢٠٣٠)، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم سنوياً، مع ضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم (http://vision2030.gov.sa/ar/foreword.)

اولاً: مشكلة الدراسة:-

أنطلاقاً من الرغبة في تقديم كافة الجهود اللازمة لتطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ظل الحاجة الملحة لتحقيق قفزة في جودة اداء الجامعات، تركز هذه الدراسة على قضية إستقلال الجامعات والتى رغم أهميتها الملحوظة لم تلق ما تستحق من إهتمام، حيث تؤكد الدراسات المتعددة أن مفهوم استقلال الجامعات غائب عن جهود التطوير في المملكة باستثناء جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا والتي ابرزت في رؤيتها على تفردها بسمات الحرية الاكاديمية حيث نصت على أنها تهدف إلى تحقيق (بيئة تزدهر فيها الأبحاث التي يحركها

الفضول أو الموجهة نحو تحقيق أهداف محددة، يتضح ذلك من خلال دعمها المرن والمستمر للأبحاث والأهداف العلمية طويلة المدى. وتمكين علمائها وباحثيها وتشجيعهم على رفع سقف أهدافهم وعمل الدراسات والأبحاث في المسائل الهامة بشغف وحرية مع الالتزام بأعلى معايير الأداء والسلوك والأخلاق).

(https://www.kaust.edu.sa/ar/about/vision)

اما على المستوى الإداري فقد أشارت المادة رقم (٢٦) من نظام مجلس التعليم العالي بأن منسوبي الجامعات من أعضاء هيئة التدريس والإداريين لا يشاركون في انتخاب مديري الجامعات، ووكلائها، وعمدائها؛ لأن التعيين يجري بالترشيح وليس بالانتخاب، كما أنه لا يحق للجامعة الإنفراد في رسم هيكلها الإداري، وإنما يكون بمشاركة بعض الجهات الحكومية.

http://hr.kku.edu.sa/sites/hr.kku.edu.sa/files/files/Daleel.pdf

وقد ساهم قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بدمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي تحت مسمى وزارة التعليم، في تكريس المركزية الأدارية، حيث أصبحت الوزارة الجديدة أضخم وزارة في التاريخ السعودي وضمت إلى مسئوليتها الكبيرة (٢٨) جامعة حكومية تضم (٦٥٤٠٤) عضو هيئه تدريس، بين أستاذ، وأستاذ مساعد، ومحاضر، ومعيد، و(١٣٠٨٨٩٩) طالبًا جامعيًا، فضلاً عن مؤسسات التعليم الخاص من جامعات وكليات، بالإضافة إلى المدارس.

https://www.moe.gov.sa/ar/newunisys/Pages/notesform.aspx

واخيراً فمن الناحية المادية فلا تتمتع الجامعات السعودية طبقاً لنصوص اللائحة المالية المنظمة لشئون الجامعات السعودية بالإستقلالية الكافية حيث تمنع من نقل المخصصات بين بنود الميزانية وأبوابها إلا بناءً على ما يقتضيه مرسوم الميزانية، ولا يجوز الصرف إلا بناءً على إرتباط سابق، ولا يجوز الإرتباط إلا في حدود الإعتمادات المدرجة في الميزانية، أو بعد صدور قرار بتعديلها من السلطة

المختصة، بحسب المواد أرقام (٦-٧) من اللائحة المالية المنظمة لشئون الجامعات السعودية.

https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content/2015/12/finanace%20-%20KSA%20-%20university.pdf

وهكذا نضع ايدينا على أهم المعوقات التي تمنع التوصل الى درجة عالية من إستقلالية الجامعات السعودية مما يؤثر سلباً على جهود المملكة لتحقيق رؤية (٢٠٣٠)، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال رؤية تطويرية متكاملة، تمثل إستقلالية الجامعات قضية محورية بها، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للتعرف على متطلبات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية، تحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات علمياً، ومالياً، وإدارياً وأخيراً حصر الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية؛ وذلك لتحديد الحاجات التنموية لإستقلاليه الجامعات السعودية في ضوء رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

- هدفت هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على متطلبات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية؛ لتحديد الحاجات التنموية وفق رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

٢- تحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات علمياً، ومالياً، وإدارياً في ضوء رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

٣- حصر الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية؛ لتحديد الحاجات التنموية في ضوء رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

ثالثاً: أسئلة الدراسة:

١- ما متطلبات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية، لتحديد الحاجات التنموية في ضوء رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

٢- ما الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات علمياً، ومالياً، وإدارياً، في ضوء رؤية(٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

٣- ما معوقات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية؛ لتحديد الحاجات التنموية في ضوء رؤية (٢٠٣٠) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتطلع الأنظار الى الجامعات بوصفها المؤسسات المنوط بها أعداد الكوادر المؤهلة لقيادة المجتمع وتحقيق أمال الشعوب التنموية والعلمية وما لها من تأثير عميق في غرس القيم والمبادىء السامية في نفوس طلابها مما يجعلهم أفراد نافعين لمجتمعاتهم.

ومما لا شك فيه أن تحقيق استقلالية الجامعات يجعلها أكثر فعالية، وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها، والقيام بكافة وظائفها على أتم وجه، بما يمكنها من تحقيق تنمية شاملة في جميع برامجها التعليمية والمجتمعية مما يمكنها من اداء دورها في مواجهة التحديات المستقبلية، وقدرتها على توفير طاقات بشرية قادرة على مواجهة متطلبات العصر الحالي، ودعم الاقتصاد، وخفض حجم البطالة، وتوفير العمالة المنتجة داخل المملكة.

وهنا تتضح أهمية الدراسة الحالية حيث تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع استقلالية الجامعات، وهو ما يكفل لها الحرية في إدارة شؤونها، والتي تؤدي إلى الإبداع في مختلف جوانب وظائف الجامعة، ويبعدها عن البيروقراطية، خاصة في

كونها تركز على تحديد أبرز الحاجات التنموية للاستقلالية في الجامعات، وبخاصة مع الأخذ في الاعتبار ندرة الدراسات التي تم تناولها لذلك الموضوع (مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠- عبد المحسن الداود – مؤتمر جامعة القصيم) مستهدفة مساعده الجهات المختصة لتطوير سياسات وإجراءات وآليات العمل فيما يخص خطة التنمية العاشرة؛ لتطبيق استقلالية الجامعات.

وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية للمعرفة، وللمكتبة العربية في مجال استقلالية الجامعات السعودية وأن تكون قاعدة ينطلق منها باحثون آخرون؛ للكشف عن المزيد من الحقائق المعرفية التي تهتم بهذا المجال.

خامساً: حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:

١-الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على تحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

٢-الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على خمس جامعات سعودية حكومية، وهي (جامعة الملك خالد بأبها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، جامعة الملك فيصل بالأحساء، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك سعود بالرياض).

٣-الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على اختيار عينة بطريقة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس من كليات مختلفة وذلك في خمس جامعات سعودية حكومية، وهي: (جامعة الملك خالد بأبها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، جامعة الملك فيصل بالأحساء، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك سعود بالرياض).

٤-الحدود الزمنية: طبقت الدراسة الميدانية في العام ٢٠١٧م.

المبحث الأول: – مفهوم إستقلالية الجامعات ومتطلباتها.

تعد الجامعات المكان الأمثل لحرية التعبير وإقامة التجارب وملتقى العقول النابغة في سعيها لإكتشاف إمكانات المعارف الجديدة، حيث انها تمثل مناخ مفتوح يتيح تلاقح وجهات النظر المختلفة والإستماع الى الموضوعات البحثية المتنوعة ومن خلال إظهارها للقدرات والإمكانات الكامنة لدى روادها تلعب الجامعات دوراً مهماً وأساسياً في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

حيث تقوم الجامعات بتدريب الطلاب على التكنولوجيا والعلوم والزراعة والفنون الميكانيكية، لتلبية حاجات سوق العمل، كما توفر الأنشطة البحثية والأكاديمية الخاصة بالجامعة في مجال استكشاف المعرفة والتطبيق والدعم الكبير لنظام الإبداع القومي، وتسهم هذه الأنشطة في التقدم التكنولوجي من خلال الابتكار، وريادة الأعمال، وإنتاج إسهامات كبيرة من خلال آثار المعرفة، وايضا للحياة الجامعية كبير الأثر في إعداد ثقافة الطالب وتكوين شخصيته وتهيئته للحياة ليكون مواطنا صالحاً متكامل البناء عقلاً وجسماً وسلوكاً، وقادراً على القيام بدوره في البناء الاقتصادي، والفكري، والاستفادة مما يتلقاه من تعليم، وما يتعلمه من علم.

وفي ضوء تعاظم أدوار ومسؤوليات التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التنموية عن طريق إعداد الكوادر، وتأهيلها تأهيلاً علمياً، وتربوياً، ومهنياً، نجد قضية إستقلالية الجامعات على رأس اولويات الجهود المبذولة لتطوير وتنمية التعليم الجامعي.

المطلب الأول: – ماهية الأستقلال الجامعي:

إن مفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات، وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة، وتمويلها، ورقابتها، ولكن المقصود هو حرية الجامعة في إدارة شؤونها الإدارية، والمالية، والأكاديمية دون أي تدخل من أي جهة خارجية، سواء كانت الدولة، أو مؤسسات المجتمع.

فتكون مؤسسات التعليم العالي مستقلة عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع فيما يخص صنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وتسيير إدارتها ذاتياً في النواحي الإدارية والمالية، بما يحقق فعالية إداراتها، وإقرار سياستها التعليمية والبحثية بحسب الحاجات العملية مما يحقق المرونة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، وحسن أداء وظائفها بما لا يتعارض بالطبع مع مبدأ المحاسبة والشفافية.

فنجد إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي الصادر عن الجمعية العمومية الثامنة والستين للخدمة الجامعية العالمية، (١٩٨٨ م) يعرف الاستقلالية الاكاديمية بأنها (استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وبماليتها وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة).

ونصت المادة التاسعة عشر من هذا الإعلان على انه (يمارس استقلال مؤسسات التعليم العالي بالوسائل الديمقراطية للحكم الذاتي التي تشتمل على المشاركة الفعالة من جانب جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية لكل منها. ويجب أن يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحق والفرصة، دون التمييز من أي نوع بالاشتراك في مباشرة الشؤون الأكاديمية والإدارية. ويتم اختيار جميع الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالإنتخاب الحر، وتتكون من أعضاء من مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي. ويجب أن يشمل الاستقلال القرارات المتعلقة بالإدارة وتحديد سياسات التعليم والبحث والإرشاد، وتخصيص المواد وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة).

http://www.achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-)
(07-08-58-38

كما نص إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية الذي انعقد بدعوة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠٤ م على (ضرورة إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي) وان الحريات الأكاديمية تشمل (حق التعبير عن الرأي، وحرية الضمير، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها، كما تشمل حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية).

http://www.achrs.org/maf/index.php/typography/145-2013-08-)
(07-09-00-11

إذن يمكن القول بأنه قد تم تقديم مصطلح استقلالية الجامعات كأحد الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها للبيئات الجامعية العمل بكفاءة وفاعلية، والسماح لبيئات التعليم العالي بتعيين أعضاء هيئة التدريس دون أي تدخلات خارجية، وكذلك الحرية في وضع سياسات القبول الخاصة بها، وعدد الطلاب الملتحقين بها، ومحتوى المناهج الدراسية التي سيجري تدريسها، والإستراتيجيات التدريسية التي من المفترض الاستعانة بها، وتحديد الأولويات الخاصة بالعمل.

حيث تساعد استقلالية الجامعة في تعزيز قدرتها على تأسيس الأسس التنظيمية، والإدارة المؤسسية، وتحمل مسؤولية القيادة الجامعية، وقدرة المؤسسة في الحصول على الأشكال المتنوعة المتعلقة باكتساب وتخصيص الموارد المالية، والقدرة على

تحديد الرسوم الدراسية، وجمع الفائض، والحصول على التمويلات من مصادر مختلفة، وامتلاك الأراضي والمباني، وإقرار الإجراءات باعتبارها أدوات محاسبية، والقدرة على توظيف العاملين، والمسؤولية المتعلقة بالعمل، مثل: الرواتب، وعقود التوظيف، وحالة الخدمة المدنية، والموضوعات الأكاديمية، وخاصة القدرة على تحديد الملف الأكاديمي، وتقديم أو إلغاء برامج الدرجات الأكاديمية، وتحديد أساس ومحتوى البرامج الدراسية، والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بضمان الجودة الخاصة بالبرامج، ودرجات التحكم في قبول الطلاب.

ويحقق استقلال الجامعة علميًا، وماليًا، وإداريًا، العديد من الأهداف ومنها:-

- ضمان توافر حريات التفكير والإبداع المعرفي والعلمي، وحماية الحرية الأكاديمية، وتطوير البحث العلمي، ودفع التنمية البشرية الشاملة.
- تقدم المجتمع الجامعي إلى مستويات الإنتاج والتنمية الإنسانية، وتشجيع الأخذ بالتقنية المتقدمة.
- تحديث الجامعة لبرامجها، وتجويدها، وتجديد خططها، وتفعيلها بما يلبي حاجات مجتمعها.
- تحقيق متطلبات التنمية فيها؛ لتكون قادرة على المنافسة العلمية والفكرية المبدعة في عالم تحكمه المستجدات العلمية، والتقنية، والمعلوماتية، والأفكار المبدعة، واقتصاد المعرفة؛ ليصبح لها سمعتها العلمية في سوق المعرفة.
- المحافظة على القدرات العلمية المتميزة فيها، واستقطاب المفكرين والمبدعين من العلماء والباحثين في مختلف حقول المعرفة.
- اتخاذ القرارات المناسبة لدعم إبداعات وأفكار ومبتكرات العاملين بالجامعة، ومنسوبيها

ومما سبق يتضح أن الاستقلال مطلب رئيس لنمو الجامعات، وذلك يستلزم منها إعادة الهيكلة، وتحديث خططها وبرامجها؛ لتتحقق أهدافها على الوجه الأكمل.

المطلب الثاني: – متطلبات استقلالية الجامعات السعودية:

حتى تتمكن الجامعات السعودية من ممارسة استقلالها؛ فإنها تكون في حاجة إلى بعض المقومات التنموية التي تساعدها في تحقيق الاستقلال حقيقة وتلك المقومات تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي: المتطلبات الإدارية، والمتطلبات الأكاديمية، والمتطلبات المالية.

البعد الأول: المتطلبات الإدارية: –

يشتمل البعد الإداري على العديد من المتطلبات الإدارية المهمة، والتي تعمل على تحقيق الاستقلال الإداري للجامعات، وعلى رأسها:

١– دعم النظم واللوائح للتوجه الأستقلالي للجامعة:

فالجامعات كغيرها من المؤسسات العامة تعمل من خلال نظم ولوائح تنظم عمل الأجهزة الإدارية داخل الجامعة وعمل أعضاء هيئة التدريس، كذلك العلاقة بين الإدارة وهيئة التدريس، وبين الطلاب، وعلاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي، وفي ضوء التشريعات المنظمة للجامعات السعودية يتضح لنا العديد من مظاهر ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية ومنها اشتراك ديوان الخدمة العامة في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وتحديد سلم رواتبهم، وعدم قدرة الجامعة على التصرف في ميزانية الجامعة، سواءً بالاستفادة من فائض الميزانية، أو المناقلة بين بنود الميزانية وفق ما تقضيه مصلحة العمل.

٢– إعطاء الجامعة مطلق الحرية في اختيار وتطبيق السياسات الإدارية المناسبة لها:

فمما لا شك فيه أن أي مؤسسة أيًا كان نشاطها تحتاج أن تطبق السياسات الإدارية التي تراها تلائم سعيها لتحقيق أهدافها مما يتطلب ضرورة تمتع الإدارة الجامعية بمجموعة من الصلاحيات والسلطات التي تمارسها باستقلال عن أي جهة خارجية سواء كان ذلك في مجال التخطيط والتنظيم أو في مجال الرقابة والتوجيه.

٣- تمتع الجامعة بالحرية الكاملة في وضع هياكل تنظيمية وإدارية دون تدخل خارجي

حيث يحدد الهيكل التنظيمي للجامعة أسلوب سير العمل فيها، وتحديد اختصاصات الوحدات الإدارية المختلفة بالجامعة، ومن ثم تحديد متطلبات العمل في كل وحدة، والمسؤوليات التي تقع عليها وغياب حرية الجامعة في وضع هياكلها التنظيمية يؤدي بالضرورة الى التضارب وتعثر العمل.

٤- حرية الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس واختيار قادتها:

لا ينبغي أن يحد من حرية الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس واختيار قادتها إلا المعايير الموضوعية للإختيار القائمة على الكفاءة وتوافر القدرات والمؤهلات والخبرات اللازمة في أعضائها وقادتها وتدخل جهات أخرى في عملية الاختيار يؤدى الى الإخلال بمعيار الكفاءة في الاختيار.

٥- حرية الجامعة في تعيين الإداريين العاملين بها:

ويتفرع هذا الحق من حقها في وضع اللوائح والنظم التي تحدد معايير اختيار العاملين بالجامعة، وتعيينهم بناء على أسس واشتراطات واضحة ومحددة، تتوافق وأهداف الجامعة.

البعد الثاني: المتطلبات الأكاديمية:-

المتطلبات الأكاديمية لاستقلال الجامعات تمثل أهم المتطلبات، إذ يبنى عليها اعتبارات حرية البحث العلمي، والعمل الأكاديمي بالجامعات، والتي تمثل أساس نجاح العمل الأكاديمي الذي هو جوهر وجود الجامعات ويتضمن الإستقلال الجامعي جانبين:

- **الجانب الأول:** وهو المتعلق بحرية الجامعة في إختيار برامجها ومناهجها وحرية صنع المقررات الدراسية وتطويرها بحسب الحاجة وتحديد شروط قبول الطلاب وطرق اعدادهم وتقويمهم.

- **الجانب الثاني:** وهو المتعلق بحرية عضو هيئة التدريس الأكاديمية في إختيار المواد الدراسية التي يقوم بتدريسها ووضع محتوى هذه المقررات واختيار طرق التدريس وأساليب التقويم بما لا يتعارض مع القواعد الأكاديمية المتعارف عليها.

وقد أشارت الابحاث والدراسات الى العديد من المتطلبات الأكاديمية التي من شأنها تحقيق الأستقلالية للجامعة ومنها:

١- حرية توليد وادارة المعرفة: وذلك من خلال استقطاب الموارد البشرية المؤهلة للعمل الجامعي والإستثمار في تطوير نظم المعلومات والإستفادة من الخبرات والتجارب التي قامت بها المؤسسات المشابهه في الداخل والخارج وعقد الدورات التدريبية والتأهيلية لأعضائها وتطوير بيئه العمل بالجامعة حتى تكون مشجعة على عملية توليد المعرفة وحسن ادارتها.

٢- حرية إجراء البحوث العلمية، ونشر واستثمار نتائجها: فالبحث العلمي هو مصدر الجامعة الرئيس لتوليد المعرفة، ولذلك فإن تمتع الجامعة بحرية إجراء البحوث العلمية، ونشر واستثمار نتائجها من أهم عناصر استقلال الجامعات، وهناك العديد من السياسات التي تعمل على دعم وتحفيز البحث العلمي بالجامعات السعودية، ومنها:

- إنشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في التطبيقات العملية لنتائج الأبحاث، والاختراعات، والابتكارات، والاكتشافات.
- تشجيع القطاع الخاص، وإشراكه في تمويل أنشطة البحث العلمي، وتسويق نتائجه.
- تأكيد أهمية استحداث قواعد المعلومات ذات الصلة بأنشطة البحث العلمي (وتطوير ما هو قائم منها) وإنشاء شبكات معلومات وطنية وعربية، وربطها بشبكات المعلومات العالمية ذات العلاقة، حيثما كان ذلك ممكنًا

من أجل توفير بيانات دقيقة حول القدرات العلمية والثقافية، ووسائل الإنتاج، وغيرها من المعطيات الضرورية للقيام بالدراسات التحليلية حول أنشطة البحث العلمي، والتطوير، وتقويم التقدم المتحقق، وسبل تطويره إلى مستوى الحاجة.

٣- حرية الجامعة فى تحديد أعداد وشروط قبول طلابها: ولا يحد من هذه الحرية إلا ضرورة أن تكون هذه الشروط مستندة الى معايير موضوعية لا تفرق بين الطلاب الا بحسب مؤهلاتهم وكفائتهم التى على اساسها يتوقع سهولة إندماجهم في نظام الدراسة بالجامعة ومن ثم نجاحهم وتفوقهم.

٤- حرية تحديد التخصصات والدرجات العلمية: وذلك وفق ما يتوافر للجامعة من موارد وإمكانات بشرية ومادية ويشترك الطلاب في هذا الحق فمن حق الطالب إختيار التخصص الجامعي بحسب طموحاته وقدراته وميوله ليتمكن فيما بعد من إختيار مجال عمل يلائمه.

٥- حرية مجالس الأقسام الأكاديمية: حيث أن الأقسام الأكاديمية تعد الأساس الذي يتكون منه الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، إذ أن إدارة شؤون المؤسسة، وإنجاز أعمالها، وتحقيق أهدافها تقع مسؤوليته على عاتق الأقسام الأكاديمية، فهي منشأ ومبدأ معظم قرارات الجامعة، أي أن معظم القرارات التي تتخذها الجامعة يكون منبعها الأقسام الأكاديمية، وبالتالي فإن حيز التنفيذ لهذه القرارات يكون أيضًا في الأقسام الأكاديمية فتكون حرية قرارها ضرورة للقيام بمسئولياتها.

البعد الثالث: المتطلبات المالية:-

لا يمكن أن تحقق الجامعة الاستقلال – سواء الإداري، أو الأكاديمي إلا بتحقيقها الاستقلال المالي، حيث إن التمويل هو العنصر الأساس لأي نشاط داخل الجامعة،

فالبحث العلمي يحتاج إلى تمويل، والإدارة تحتاج إلى تمويل، وكذلك البرامج التعليمية التي تمارس في الجامعة.

والاستقلال المالي يعني تعدد وتوافر المصادر التمويلية المختلفة التي تساعد الجامعة في تمويل أنشطتها، وفعالياتها المختلفة، على أن تتمتع بحرية التصرف في تلك الأموال، وفقاً للسياسات، والإجراءات، والقواعد التنظيمية والمالية التي تضعها مجالسها المختلفة، ومن ثم تصبح الرقابة داخلية من خلال طرق ومعايير تصمم خصيصًا لهذا الغرض.

المبحث الثاني: عرض نتائج الإستبيانات التي أجريت على العينة البحثية.

المطلب الأول: منهجية البحث :-

في ضوء الأهداف التي يسعي البحث لتحقيقها، والبيانات المراد الحصول عليها لتحديد (الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠) نجد أن إجراءات هذه الدراسة تنطلق وفقاً للمنهج الوصفي المسحي، والذي تكمن وظيفته الأساسية في جمع المعلومات من جميع أفراد مجتمع البحث، أو عينة كبيرة منهم، وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم الخروج منها باستنتاجات حيث تم تطبيق استبانة على أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، وذلك في كليات عديدة ومختلفة، في خمس جامعات سعودية حكومية، هي:(جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك فيصل بالأحساء).

حيث تمكنت الباحثة من توزيع عدد (١٨٦٨) نسخة من أداة الدراسة المسحية الميدانية (الاستبانة) على المبحوثين من (أعضاء هيئة التدريس) بالجامعات السعودية، حيث تم استرداد (١٧٤١) نسخة بنسبة تخطت (٩٣%) للعينة ككل، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد عدد (٩١) نسخة من الاستبانات غير المكتملة؛ ليجري بعد ذلك تحليل بيانات (١٦٥٠) استبانة، أي بنسبة عائد (٨٨ %)، وقد تناول هذه الاستبانة ثلاث محاور رئيسية وهى:-

- متطلبات الاستقلالية العلمية (الأكاديمية)، والمالية، والإدارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- الحاجات التنموية التي تتطلب الاستقلالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- معوقات الاستقلالية العلمية (الأكاديمية)، والمالية، والإدارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

وقد تم تطبيق الإستبانة بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لتطبيق الأداة على أفراد الدراسة المعنيين من خلال إرسال الرابط الإلكتروني للأداة (الاستبانة) عن طريق البريد الإلكتروني الجامعي المخصص لأعضاء هيئة التدريس، كذلك قامت الباحثة شخصياً بتوزيع عدد من الاستبانات على بعض الجامعات، والإشراف على تعبئتها، ومن ثم جمعها. أيضاً قامت الباحثة بالمتابعة الهاتفية المستمرة للجامعات المذكورة.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة:

فيما يخص المحور الأول: ما متطلبات الاستقلالية الإدارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ؟

حيث عرض على المبحوثين مجموعة من العبارات المقترحة كمتطلبات لتحقيق تلك الإستقلالية (سبعة عشر عبارة) وتم قياس درجة أستجابتهم بناء على اختيارهم درجة موافقتهم على أهمية العبارة من عدمها وقد جاءت أعلى العبارات حصولاً على موافقة أعضاء هيئة التدريس على أهميتهم لتحقيق الأستقلالية كالآتي: -

جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول متطلبات الإستقلال الإداري للجامعات السعودية

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٣	أن يتألف مجلس الأمناء من (رئيس المجلس، نائب الرئيس، مدير الجامعة، نخبة من الشخصيات الرائدة في الأوساط العلمية- الأكاديمية- المالية - الصناعية والحياة العامة).	ك	0	37	196	744	673	4.24	.746	١	عالية جدا
		%	0.0	2.2	11.9	45.1	40.8				
٤	أن يتم تعيين رئيس المجلس ونائبه عن طريق الانتخاب بين أعضائه.	ك	0	136	193	703	618	4.09	.902	٤	عالية
		%	0.0	8.2	11.7	42.6	37.5				
		%	0.0	5.2	17.4	44.5	32.9				
١٠	اعتماد مجلس الأمناء لأسس القبول وتحديد أعداد المقبولين من الطلاب بما يتماشى مع الطاقة الاستيعابية للجامعة.	ك	14	32	236	762	606	4.16	.799	٣	عالية
		%	.8	1.9	14.3	46.2	36.7				
١١	من صلاحية مجلس الأمناء الموافقة على (التعيين- التعاقد- الإعفاء...) لأعضاء هيئه التدريس	ك	21	108	205	702	614	4.08	.931	٥	عالية
		%	1.3	6.5	12.4	42.5	37.2				

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
		%	1.5	4.5	18.9	46.6	28.5				
	والإداريين.	%	0.0	7.7	11.2	51.0	30.1				
١٥	أن يمتلك مجلس الأمناء صلاحية تشكيل لجان عنه من بين أعضائه يراها لازمة لدراسة وضع معين ويحدد لها مهامها لمتابعة سير العمل بالجامعة.	ك	0	133	144	578	795	4.23	.915	٢	عالية جدا
		%	0.0	8.1	8.7	35.0	48.2				

يتضح من جدول (١) أن من أهم متطلبات الاستقلال الإداري بالجامعات السعودية مايلي:

١- (أن يتألف مجلس الأمناء من (رئيس المجلس، نائب الرئيس، مدير الجامعة، نخبة من الشخصيات الرائدة في الأوساط العلمية- الأكاديمية- المالية - الصناعية، والحياة العامة).

مما يشير إلى أهمية تشكيل مجلس أمناء للجامعات، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية، والإدارية لأعضاء هيئة التدريس، وأساتذة الجامعة، وغيرهم من الناحية الإدارية، حيث إنه بحكم خبراتهم السابقة قد لمسوا أغلب المشكلات الإدارية التي يمر بها الأعضاء الحاليين، بحيث يكونون أكثر اتصالاً بحاجات المجتمع، ولديهم سعة إطلاع على أبرز الخبرات المحلية والدولية في المجال الإداري، وتسهم خبراتهم الأكاديمية والإدارية في تطوير إدارة الجامعة، ومن ثم الحصول على الاستقلال الإداري.

٢- (أن يمتلك مجلس الأمناء صلاحية تشكيل لجان عنه من بين أعضائه يراها لازمة لدراسة وضع معين، ويحدد لها مهامها لمتابعة سير العمل بالجامعة).

مما يشير إلى أهمية تفويض السلطات لمستويات إدارية متعددة لمتابعة سير العمل، وإفادة المجلس بذلك من قبل إدارات متنوعة يعمل المجلس على تشكيلها نتيجة لتعدد مهامه، وذلك بما تقتضيه مصلحة العمل للمتابعة والتطوير والتقويم، حيث يجري اختيار الأعضاء بناء على خبراتهم السابقة، والاستفادة منها في مجالات متعلقة بتلك الخبرة.

٣- (اعتماد مجلس الأمناء لأسس القبول، وتحديد أعداد المقبولين من الطلاب بما يتماشى مع الطاقة الاستيعابية للجامعة).

مما قد يشير إلى أن تطبيق الاستقلالية في الجامعات لها العديد من الجوانب الإيجابية، ومنها تحديد أعداد المقبولين بما يتماشى مع طاقة الجامعة الاستيعابية، واعتماد مجلس الأمناء ذلك، ونجد أن عملية القبول للطلاب في الوقت الحالي لا تتماشى مع الطاقة الاستيعابية للجامعات، مما ينشأ عن ذلك مشكلات إجتماعية لعل من أبرزها مشكلة البطالة للخريج الجامعي نتيجة للقبول بتخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل مستقبلاً.

٤- (أن يجري تعيين رئيس المجلس ونائبه عن طريق الانتخاب بين أعضائه).

ما يشير إلى أهمية الديمقراطية في تشكيل المجلس، واختيار أعضائه عن طريق الانتخاب؛ مما يرفع سقف الحرية لأعضائه، والإدلاء بآرائهم دون تردد، واختيار الأشخاص الأكفاء من وجهة نظرهم، وبناء على خبراتهم المسبقة.

٥- (من صلاحية مجلس الأمناء الموافقة على (التعيين- التعاقد- الإعفاء...) لأعضاء هيئة التدريس والإداريين).

مما يشير إلى أن استقلال الجامعات يعني استقلالها عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، وهذا الاستقلال يتضمن حرية الجامعات في اتخاذ القرارات المنظمة لشؤونها الداخلية، سواءً فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب الإدارية المختلفة، حيث أن الاستقلالية المؤسسية تشمل الموضوعات المتعلقة بالأسس الأكاديمية، والإدارية الداخلية، وإطار أسس صنع القرارات والأعضاء الخارجيين في الهيئات الإدارية، وقدرة الجامعة في إقرار تضمينهم وتعيينهم، وإجراءات الاختيار، ومعايير الرئيس التنفيذي، وإجراءات الفصل، والعلاقات بين العاملين والمديرين والهيئات الإدارية، وقدرة الجامعة على تأسيس الهيئات القانونية، كما تتضمن الاستقلالية في التوظيف القدرة على إقرار إجراءات تعيين العاملين الإداريين، والأكاديميين، والترقيات، والقدرة على إقرار تكاليف الرواتب العامة، أو الراتب الخاص، وحالة الخدمة المدنية للعاملين، وكذلك القدرة على فصل العاملين.

فيما يخص المحور الثاني : متطلبات الاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية.

حيث عرض على المبحوثين مجموعة من العبارات المقترحة كمتطلبات لتحقيق تلك الاستقلالية (سبعة عشر عبارة) وتم قياس درجة إستجابتهم بناء على اختيارهم درجة موافقتهم على أهمية العبارة من عدمها وقد جاءت أعلى العبارات حصولاً على موافقة أعضاء هيئة التدريس على أهميتهم لتحقيق الأستقلالية كالآتي: –

جدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول متطلبات الإستقلال الإكاديمي للجامعات السعودية

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
		%	.8	5.6	14.5	53.8	25.3				
٢	أن يشارك عضو هيئة التدريس في قرارات التطوير للبرامج الأكاديمية.	ك	0	83	190	902	475	4.07	.774	٥	عالية
		%	0.0	5.0	11.5	54.7	28.8				
٣	أن يتمكن عضو هيئة التدريس من نشر أبحاثه بحرية دون تدخل خارجي.	ك	0	74	225	584	767	4.24	.851	١	عالية جدا
		%	0.0	4.5	13.6	35.4	46.5				
		%	1.7	12.8	18.6	27.1	39.8				
٥	أن يتم اختيار القيادات الجامعية (رؤساء الأقسام، عمداء	ك	0	54	222	796	578	4.15	.770	٢	عالية
		%	0.0	3.3	13.5	48.2	35.0				
		%	7.2	14.7	22.5	35.3	20.3				

م	العبارة		درجة الاستجابة: غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
		%	.8	5.6	14.5	53.8	25.3				
	الكليات) على أساس انتخابي من قبل أعضاء هيئة التدريس.										
٩	أن يمتلك عضو هيئه التدريس حرية التعبير عن آرائه العلمية والأكاديمية داخل الجامعة.	ك	14	73	181	829	553	4.11	.828	٤	عالية
		%	.8	4.4	11.0	50.2	33.5				
		%	0.0	11.0	12.8	37.8	38.3				
١٣	حرية تقييم أعضاء هيئة التدريس لطلابهم وبالطريقة التي يرونها مناسبة لهم.	ك	0	46	187	911	506	4.14	.716	٣	عالية
		%	0.0	2.8	11.3	55.2	30.7				

يتضح من جدول (٢) بأن أهم متطلبات الإستقلال العلمي (الأكاديمي) مايلي:

١- (أن يتمكن عضو هيئة التدريس من نشر أبحاثه بحرية دون تدخل خارجي).

مما يشير إلى أهمية قيام عضو هيئة التدريس بالتعبير عن نفسه، وعن أفكاره وخبراته، ونقل تجاربه التي تمس حاجات المجتمع دون أن يخشى من أي تدخل خارجي، بما يجعل أبحاثه تفقد المصداقية والإبداع، وتتحول هذه الأبحاث إلى مجرد تقارير دورية.

٢- (أن يجري اختيار القيادات الجامعية (رؤساء الأقسام، عمداء الكليات) على أساس انتخابي من قبل أعضاء هيئة التدريس).

ما يشير إلى أن مبادئ الاستقلالية مرتبطة بمبادئ الديمقراطية، والحرية في الاختيار القائم على أساس انتخابي، حيث أن إدارة شؤون الجامعة يجب أن تكون من خلال إدارة يجري اختيارها بديمقراطية من خلال انتخابات حقيقية بين أعضاء المجتمع الأكاديمي، ويُوكل لهذه الإدارة كل من الشؤون الإدارية، والمالية، والعلمية في المجتمع الأكاديمي، حيث إن لها تأثيراً مباشراً على أعضاء هذا المجتمع من طلاب وأعضاء هيئة التدريس، فإنه بالتبعية يجب أن يكون لهؤلاء الأعضاء الحق في اختيار من يمثلهم، والذي يرونه الأمثل والأصلح في إدارة شؤونهم.

٣- (حرية تقييم أعضاء هيئة التدريس لطلابهم وبالطريقة التي يرونها مناسبة لهم).

مما يشير إلى أن أبرز إيجابيات الحرية الأكاديمية في أنها تمكن الأستاذ الجامعي من تأدية دوره بالطريقة المثلى، لذا يلزم توافرها له، ومن شأن ذلك أن يقدم الأستاذ الجامعي ما يفيد مجتمعه وجامعته، وما يفيده هو ذاته، لذا فالحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي تُعد مطلباً لا غنى عنه لما لها من مردود على الأستاذ ذاته، وعلى تحقيق أهداف الجامعة كذلك.

٤- (أن يمتلك عضو هيئة التدريس حرية التعبير عن آرائه العلمية والأكاديمية داخل الجامعة).

مما يشير إلى رغبة عضو هيئة التدريس بممارسة حرية الرأي بقدر أكبر، ونجد أن الاستقلالية في الجامعات تتيح إلى جانب الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس حرية إبداء الرأي الخاص به، والأخذ بهذه الآراء للتطوير، وأن أعضاء هيئة التدريس بحاجة إلى رفع سقف هذه الحرية في التعبير في ظل نظام الجامعات الحالي.

٥- (أن يشارك عضو هيئة التدريس في قرارات التطوير للبرامج الأكاديمية).

مما يشير إلى رغبة عضو هيئة التدريس بالمشاركة بقدر أكبر، وعلى نطاق أوسع في جوانب التطوير للبرامج الأكاديمية بالجامعات، لما يمتلكه من خبرة ومعارف ومهارات تؤهله لهذه المشاركة والتطوير.

فيما يخص المحور الثالث: متطلبات الاستقلال المالي للجامعات السعودية:

حيث عرض على المبحوثين مجموعة من العبارات المقترحة كمتطلبات لتحقيق تلك الاستقلالية (سبعة عشر عبارة) وتم قياس درجة إستجابتهم بناء على اختيارهم درجة موافقتهم على أهمية العبارة من عدمها وقد جاءت أعلى العبارات حصولاً على موافقة أعضاء هيئة التدريس على أهميتهم لتحقيق الأستقلالية كالآتي: -

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول متطلبات الإستقلال المالي للجامعات السعودية

م	العبـــارة		درجـــة الإستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٢	مشاركة أوسع لمجتمع الجامعة الداخلي والخارجي في إعداد وصياغة اللوائح المالية للجامعة.	ك	0	20	236	731	663	4.23	.734	٣	عالية جداً
		%	0.0	1.2	14.3	44.3	40.2				
٥	اقتصار دور الجهات الحكومية على المراقبة والمحاسبة المالية دون التدخل في الشأن الجامعي.	ك	0	13	81	832	724	4.37	.616	١	عالية جدا
		%	0.0	.8	4.9	50.4	43.9				
٧	أن تحدد الجامعة احتياجاتها من الكوادر البشرية في الميزانية الخاصة بها.	ك	13	33	136	848	620	4.23	.746	٥	عالية جدا
		%	.8	2.0	8.2	51.4	37.6				
٨	قبول الهبات والتبرعات والإعانات المقدمة للجامعة وفقا للقوانين	ك	0	51	169	623	807	4.32	.781	٢	عالية جدا
		%	0.0	3.1	10.2	37.8	48.9				

م	العبـــارة		درجـــة الإستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
	والأنظمة المالية المتبعة.										
٩	أن تحدد الجامعة احتياجاتها المادية في الميزانية المخصصة لها.	ك	0	51	169	624	806	4.32	.781	٢	عالية جدا
		%	0.0	3.1	10.2	37.8	48.8				
		%	.8	9.2	16.3	38.5	35.2				
١٣	تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال (الاستشارات، الشراكة البحثية – تمويل الأنشطة والفعاليات الجامعية...)	ك	14	5	208	791	632	4.23	.740	٤	عالية جدا
		%	.8	.3	12.6	47.9	38.3				

من خلال الجدول (٣) يتضح بأن أهم متطلبات الإستقلاليه الإداريه مايلي:

١-(اقتصار دور الجهات الحكومية على المراقبة والمحاسبة المالية دون التدخل في الشأن الجامعي).

مما يشير من وجهة نظر العينة إلى أهمية اقتصار دور الجهات الحكومية على الجانب الرقابي فقط للأمور المالية، ويتجلى ذلك من خلال تطبيق مبدأ الاستقلالية بالجامعات، حيث إن الجامعة قد تتوجه نحو التوسع في بعض

المشروعات، أو التجهيزات، وقد تُلاقي نوعاً من المعارضة من قبل بعض الجهات الحكومية، الأمر الذي يؤثر سلباً في قيام الجامعة بوظائفها على النحو المنشود.

٢- (قبول الهبات والتبرعات والإعانات المقدمة للجامعة، وفقاً للقوانين والأنظمة المالية المتبعة).

مما يشير إلى أهمية الاستقلالية المالية، وإعطاء الجامعات الحرية للتصرف في ميزانيتها، وتحديد أوجه الإنفاق فيها، مع ضرورة تنويع مصادر التمويل، وهناك عدة مصادر يمكن أن تساعدِ الجامعات في تنمية مواردها الذاتية، مثل: (العقود البحثية، الجامعة المنتجة، مقابل الخدمات الجامعية، تقديم المشورة لمؤسسات المجتمع، الاستثمارات في مشروعات مشتركة مع المجتمع الخارجي، الأوقاف والهبات).

٣- (مشاركة أوسع لمجتمع الجامعة الداخلي والخارجي في إعداد وصياغة اللوائح المالية للجامعة).

مما يشير إلى أهمية المشاركة من المستثمرين والقطاعات والمستفيدين من التعليم الجامعي كافة في إعداد اللوائح المالية للجامعات السعودية، وصياغتها، وبما يتناسب مع تحقيق الأهداف المشتركة فيما بينهم، مما يؤكد على أهمية تعديل بعض القوانين والأنظمة أمام المستثمرين بما يعزز الموارد المالية للجامعات، وذلك للإسهام في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجال التعليم، وتوثيق علاقة الجامعة بالقطاعات الاستثمارية في المجتمع.

٤- (تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال (الاستشارات، الشراكة البحثية، تمويل الأنشطة والفعاليات الجامعية).

مما يشير إلى أهمية ودور القطاع الخاص في التعليم الجامعي، وضرورة إشراكه بقدر أكبر، والعمل على تفعيل ذلك؛ لما له من مردود إيجابي على

تطوير عمل الجامعات، وضرورة أن تعمل الجامعات السعودية على زيادة مواردها الذاتية من خلال خدماتها العلمية والاستشارية، أو الاستثمارية، كمبادرات حاضنات الأعمال، وغيرها من الخدمات لجهات داخل المملكة، أو خارجها؛ فيجب على الجامعات السعودية أن تندمج مع المجتمعات الخارجية من مؤسسات وشركات للقطاع الحكومي، أو الخاص، وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لتسويق البحوث للعمل على تحقيق الرؤية ٢٠٣٠.

٥- (أن تحدد الجامعة حاجاتها من الكوادر البشرية في الميزانية الخاصة بها).

مما يشير إلى أهمية امتلاك الجامعات لحرية كافية في تحديد حاجاتها كافة من الميزانية، وذلك عند تطبيق الاستقلالية المالية في الجامعات بقدر أكبر وبدون تدخلات خارجية، حيث أن توافر المصادر المالية الكافية يحرر الجامعة من قيود الدولة، ومن بيروقراطيتها، بحيث تسمح للجامعة جذب أحسن الأساتذة، وقيادات البحث العلمي المتوافرة في العالم، وذلك بتوفير الرواتب العلمية العالية، وتخصيصات البحث العلمي الفائقة، لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

اما فيما يخص المحور الثاني والذي كان بعنوان (الإحتياجات التنموية التي تتطلب إستقلالية الجامعات السعودية علمياً(أكاديمياً) ومالياً وإدارياً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، فقد جاء ترتيب العبارات تنازلياً لهذا المحور كما يلي:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول المحور الثاني

الأبعاد	المحـــــــــــور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الإستجابة
١	إحتياجات التنمية (ثقافياً) في خريجي الجامعات.	4.04	.544	٢	عالية
٢	إحتياجات التنمية (إجتماعياً) في خريجي الجامعات.	3.93	.708	٤	عالية
٣	إحتياجات التنمية (إقتصادياً) في خريجي الجامعات.	4.10	.709	١	عالية
٤	إحتياجات التنمية (سياسياً) في خريجي الجامعات.	4.00	.920	٣	عالية
	الدرجة الكلية للمحور الثاني: الإحتياجات التنموية التي تتطلب إستقلالية الجامعات السعودية.	4.03	.425	--	عالية

يتبين من الجدول (٤) أن البُعد الثالث "إحتياجات التنمية (إقتصادياً) في خريجي الجامعات" جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.10) وبإنحراف معياري قدره (.709)، يليه البُعد الأول "إحتياجات التنمية (ثقافياً) في خريجي الجامعات" بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبإنحراف معياري قدره (.544)، ثم البُعد الرابع "إحتياجات التنمية (سياسياً) في خريجي الجامعات" بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبإنحراف معياري قدره (.920)، وأخيراً البعد الثاني "إحتياجات التنمية (إجتماعياً) في خريجي الجامعات" بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبإنحراف معياري قدره (.708) وجميعهم بدرجات إستجابة عالية.

وتعزو الباحثة حصول المحور الثاني (الإحتياجات التنموية التي تتطلب إستقلالية الجامعات السعودية) على درجة إستجابة عالية إلى الأهمية والحاجة لإعداد خريج

جامعي على قدر كبير من العلم والثقافة، واعي بتراث وثقافة مجتمعه، قادر على الإسهام في بنائه من جميع نواحيه، وقادر كذلك على مواجهة التيارات الهدامة التي تزعزع أمنه وإستقراره، مواكباً لأحداث مجتمعه الداخلية وأحداث المجتمعات الخارجية وإبداء رأيه في تلك الأوضاع.

فيما يتعلق بالمحور الثالث (معوقات الاستقلالية الإدارية والعلمية (الأكاديمية) والمالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية)، فقد جاء ترتيب عباراته تنازلياً وفق الترتيب التالي:

اولاً: معوقات الاستقلالية الأدارية:

تم حساب النسب المئوية، التكرارات، المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول البُعد الثالث "معوقات الإستقلالية الإدارية في الجامعات السعودية" في المحور الثالث، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول معوقات الإستقلالية الإدارية في الجامعات السعودية

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٢	المركزية في إدارة شؤون الجامعات السعودية.	ك	27	88	160	641	734	4.19	.931	٣	عالية

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
		%	1.6	5.3	9.7	38.8	44.5				
٤	قلق القيادات الجامعية من تحمل مسؤولية استقلالية الجامعة.	ك	34	76	96	596	848	4.30	.923	١	عالية جدا
		%	2.1	4.6	5.8	36.1	51.4				
٦	غياب اللوائح والأنظمة الخاصة بتنظيم الاستقلال الجامعي في الجامعات السعودية.	ك	43	117	100	662	728	4.16	.997	٤	عالية
		%	2.6	7.1	6.1	40.1	44.1				
٧	ضعف التفويض من السلطات العليا بالجامعة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا.	ك	36	156	117	603	738	4.12	1.039	٥	عالية
		%	2.2	9.5	7.1	36.5	44.7				

م	العبارة		درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٨	البيروقراطية الإدارية المتبعة في أنظمة الجامعة وقراراتها.	ك	36	70	138	630	776	4.24	.930	٢	عالية جدا
		%	2.2	4.2	8.4	38.2	47.0				

يتضح من الجدول (٥) ابرز معوقات الإستقلالية الإدارية للجامعات السعوديه، حيث جاءت كالاتي:

١- (قلق القيادات الجامعية من تحمل مسؤولية استقلالية الجامعة).

٢- (البيروقراطية الإدارية المتبعة في أنظمة الجامعة وقراراتها).

٣- (المركزية في إدارة شؤون الجامعات السعودية).

٤- (غياب اللوائح والأنظمة الخاصة بتنظيم الاستقلال الجامعي في الجامعات السعودية).

٥- (ضعف التفويض من السلطات العليا بالجامعة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا)

ثانياً: معوقات الاستقلالية الأكاديمية في الجامعات السعودية:

تم حساب النسب المئوية، التكرارات، المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول البُعد الثاني "معوقات الإستقلالية الاكاديمية في الجامعات السعودية" في المحور الثالث، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول معوقات الإستقلالية الأكاديمية في الجامعات السعودية

م	العبارة		درجة الإستجابة: غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
٢	قله المخصصات (المادية، البشرية، المالية) اللازمة لإنجاز البحوث العلمية وتنشيطها.	ك	26	66	275	716	567	4.05	.900	٢	عالية
		%	1.6	4.0	16.7	43.4	34.4				
٣	تركيز الباحثين على الأبحاث النظرية دون التطبيقية بسبب ضعف الكفاءة البحثية.	ك	26	106	352	573	593	3.97	.986	٣	عالية
		%	1.6	6.4	21.3	34.7	35.9				
٥	الخلل في الإعداد الأكاديمي لعضو هيئه التدريس.	ك	32	111	276	729	502	3.94	.955	٤	عالية
		%	1.9	6.7	16.7	44.2	30.4				
٦	تركيز الجامعات بشكل أكبر على البرامج الأكاديمية للطلاب مع قلة الطرح لبرامج الأنشطة الطلابية المتنوعة.	ك	40	164	184	722	540	3.94	1.026	٥	عالية
		%	2.4	9.9	11.2	43.8	32.7				

م	العبـــارة		درجـــة الإستجـــابة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الإستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٧	التقليل من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في العمليات المتعلقة باتخاذ القرارات الجامعية الحيوية.	ك	27	154	129	586	754	4.14	1.018	١	عالية
		%	1.6	9.3	7.8	35.5	45.7				

يتضح من الجدول (٦) أن من ابرز معوقات الإستقلالية الإكاديمية للجامعات السعوديه مايلي:

١- (التقليل من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في العمليات المتعلقة باتخاذ القرارات الجامعية الحيوية).

٢- (قله المخصصات المادية، والبشرية، والمالية اللازمة لإنجاز البحوث العلمية وتنشيطها).

٣- (تركيز الباحثين على الأبحاث النظرية دون التطبيقية بسبب ضعف الكفاءة البحثية)

٤- (الخلل في الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس).

٥- (تركيز الجامعات بقدر أكبر على البرامج الأكاديمية للطلاب، مع قلة الطرح لبرامج الأنشطة الطلابية المتنوعة).

ثالثاً: معوقات الأستقلالية المالية في الجامعات السعودية:

تم حساب النسب المئوية، التكرارات، المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول البُعد الثالث

"معوقات الإستقلالية المالية في الجامعات السعودية" في المحور الثالث، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حول معوقات الإستقلالية المالية في الجامعات السعودية

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
٢	وضع شروط جامدة وصارمة من الجهات العليا بالجامعة لقبول الهبات والتبرعات الخارجية.	ك	21	92	214	728	595	4.08	.907	١	عالية
		%	1.3	5.6	13.0	44.1	36.1				
٣	ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي.	ك	13	114	325	594	604	4.01	.954	٢	عالية
		%	.8	6.9	19.7	36.0	36.6				
٤	صعوبة إجراءات عمل الشراكات العلمية مع الجهات الأخرى كالقطاع الخاص أو الجامعات بداخل المملكة أو خارجها.	ك	21	161	238	634	596	3.98	1.005	٣	عالية
		%	1.3	9.8	14.4	38.4	36.1				
٥	وجود جهات رقابية متعددة من الدولة للمراقبة والمحاسبة المالية	ك	28	185	197	673	567	3.95	1.031	٤	عالية
		%	1.7	11.2	11.9	40.8	34.4				

م	العبـــارة		درجـــة الاستجـــابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة				
	للجامعات.										
٦	عدم قدرة الجامعة على الاستفادة من المصادر المتاحة لها والتي يمكن من خلالها دعم التمويل الذاتي لأنشطة التعليم الجامعي.	ك	26	209	190	669	556	3.92	1.046	٥	عالية
		%	1.6	12.7	11.5	40.5	33.7				

من خلال الجدول (٧) يتضح بأن أهم معوقات الإستقلاليه المالية ما يلي:

١- (وضع شروط جامدة وصارمة من الجهات العليا بالجامعة لقبول الهبات، والتبرعات الخارجية).

٢- (ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي).

٣- (صعوبة إجراءات عمل الشراكات العلمية مع الجهات الأخرى كالقطاع الخاص، أو الجامعات بداخل المملكة أو خارجها).

٤- (وجود جهات رقابية متعددة من الدولة للمراقبة والمحاسبة المالية للجامعات).

٥- (عدم قدرة الجامعة على الاستفادة من المصادر المتاحة لها، والتي يمكن من خلالها دعم التمويل الذاتي لأنشطة التعليم الجامعي).

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات:

من خلال الاستبيانات التى قامت الباحثة بتنظيمها وتحليل بياناتها ومناقشتها مع العينه المختاره خرجت بمجموعة من التوصيات التى من شأنها أن تسهم في تحديد الاحتياجات التنموية للأستقلالية الأكاديمية والعلمية والادارية للجامعات السعودية بما يتفق ورؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث جاءت على النحو التالي:-

١- إيجاد لوائح تنظيمية ذات مرجعية قانونية في المملكة العربية السعودية تمنح الجامعات استقلالاً إداريًا، وماليًا، ويشرف عليها مجلس أمناء في كل جامعة، مما يتيح لها حريه الحركة في تسيير أمورها، واختيار قياداتها، وسرعه اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وبدون تدخلات خارجية، بحيث يقتصر دور وزارة التعليم على الإشراف الخارجي، والتنسيق بين الجامعات.

٢-إيجاد أنظمة تشريعية تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية، والتخصصية، والبحثية، وإبداء وجهات نظرهم نحو قضايا جامعاتهم، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمية، وقيم المجتمع وثوابته.

٣-إنشاء جمعيات، أو اتحادات، أو نقابات في كل جامعة تتمثل مهمتها في حمايه الحرية الأكاديمية، ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها وتشريعاتها من داخل الجامعات، أو خارجها.

٤-إدخال مفاهيم الحرية الفكرية بوجه عام، والحرية الأكاديمية بوجه خاص، وضوابطهما في المناهج الدراسية؛ بغية تعليم الطلبة مالهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، وتدريبهم على تطبيقهما في تعاملاتهم اليومية، وحواراتهم مع غيرهم، حتى يمكن أن يتعايشوا مع مختلف الأفكار، والثقافات، والمذاهب، دون تحيز فكري، أو مذهبي، أو عنف بدني، مع أهمية ربط هذه المناهج بالتراث الثقافي للطالب.

٥-الاتجاه لتوفير منابع مالية ذاتية للجامعة، بحيث تستطيع التصرف في نتاجها بحرية وانطلاق في أغراضها المختلفة، والعمل على تنميتها من خلال ما تقوم به من نشاط علمي وإنتاجي، وعدم الاعتماد الكلي في نظام تمويل الجامعات على الدعم الحكومي، مما يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقلالية لهذه المؤسسات في إدارة شؤونها، وهذا لا يتحقق إلا بوجود نظام إداري ومالي مرن يعطي الجامعات حرية كبيره في العمل.

٦- تعزيز مشاركة المجتمع في تطوير البرامج التعليمية، ورفع مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، مع تعزيز دور الجامعات في تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

٨- إيجاد مفهوم حقيقي للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في رسم سياسات التعليم العالي من خلال مشاركة ممثلين من رجال الأعمال والصناعة في مناقشة خطط التعليم العالي، والاستثمار في التعليم الجامعي، مع مشاركة القطاع غير الحكومي، والقطاع العام في تدعيم الإمكانات الجامعية.

٩- رفع الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات، وذلك لتوفير الإمكانات، والوسائل المادية، أو البشرية، مع دعم للمشاريع البحثية المجتمعية، وكذلك دعم البيئة العلمية لتفعيل الابتكار والريادة، مع تفعيل الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص، والبحوث العلمية في الجامعات.

المراجع:

إعلان عمّان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٠٤). تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/٩/٣:
http://www.achrs.org/maf/index.php/typography/145-2013-08-07-09-00-11.

إعلان ليما. (١٩٨٨م). **الحرية الأكاديمية**. الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية. تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦:

http://www.achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-07-08-58-38

الداود، عبد المحسن. (٢٠١٧ يناير). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. **مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠**. المنعقد في جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية.

الرويلي، سعود بن عبد الله. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية. **مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر) – مصر**، ٣ (١٦٣) ٨٠١ – ٨٣٨.

اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات، تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧:

https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content/2015/12/finanace%20-%20KSA%20-%20university.pdf

الموقع الرسمي رؤية ٢٠٣٠. (١٤٣٨هـ). **وثيقة برنامج التحول الوطني. المملكة العربية السعودية**. تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/١/٥:
http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

الموقع الرسمي لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/٤/٤: https://www.kaust.edu.sa/ar/about/vision

نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٨

http://hr.kku.edu.sa/sites/hr.kku.edu.sa/files/files/Daleel.pdf

وزارة التعليم. (٢٠١٧). **نظام الجامعات الجديد**. تم الرجوع إلى الرابط بتاريخ ٢٠١٧/٨/٣:

https://www.moe.gov.sa/ar/newunisys/Pages/notesform.aspx